2020/142

مشـــروع قانون

يتعلّق بالموافقة على مذكرة التفاهم واتفاق القرض المُبرمين بين الجُمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي والمتعلقين بالقرض المسند للحكومة التونسية في إطار آلية الدعم المالي الكلّي

فصل وحيد :

تتم المُوافقة على مذكرة التفاهم واتفاق القرض الملحقين بهذا القانون والمبرمين بتونس في تاريخ 24 نوفمبر 2020 بين الجُمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي والمتعلقين بالقرض البالغ ستمائة مليون (600.000.000) أورو المسند للحكومة التونسية في إطار آلية الدعم المالي الكلّي.

2020/142

الـــواردات عـــــــــدد
27 نوفمبر 2020
مجلـس نـــوّاب الشعـب
مكتب الضبط المركزي

2020/142

شرح الأسباب

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على مذكرة التفاهم واتفاق القرض المُبرمين بين الجُمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي المتعلقين بالقرض المسند للحكومة التونسية في إطار آلية الدعم المالي الكلّي

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على مذكرة التفاهم واتفاق القرض المُبرمين بين الجُمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي والمتعلقين بالقرض المسند للحكومة التونسية في إطار آلية الدعم المالي الكلّي والبالغ قدره ستمائة مليون (600.000.000) أورو.

I. الإطار العام:

يندرج هذا القرض الذي يتخذ شكل دعم مباشر لميزانية الدولة ضمن آلية الدعم المالي الكلّي (Assistance macro-financière) وهي إحدى آليات التعاون المالي للاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى توفير الحاجيات الاستثنائية من التمويل الخارجي لفائدة دول الجوار.

تتمثل الوثائق التعاقدية لهذا القرض في:

- اتفاقية قرض (Loan Facility Agreement) تتضمن الالتزامات التعاقدية المحمولة على كاهل كل طرف.
- مذكرة تفاهم (Memorandum of Understanding) تتعلق بالإجراءات التي سيتعهد الجانب التونسي بتنفيذها والتي ستكون بمثابة شروط سحب القرض.

II. الأهداف:

يهدف هذا الدعم، الذي يكتسي صبغة استثنائية وظرفية، أساسا إلى مساعدة الحكومة التونسية على مجابهة الصعوبات التي تشهدها على مستوى التوازنات المالية على المدى القصير، وخاصَة على تلبية الاحتياجات العاجلة للمالية العمومية وميزان الدفوعات نتيجة لتفشي جائحة كوفيد-19.

III. شروط التمويل:

- **الشروط العامة للانتفاع بهذا القرض:**

يقترن هذا الدعم بوجود برنامج إصلاح اقتصادي متفق عليه مع صندوق النقد الدولي. وتجدر الإشارة إلى أنَ الجانب الأوروبي قد وافق على هذا القرض خلال شهر ماي 2020 على إثر موافقة المجلس التنفيذي للصندوق المذكور.

- **الشروط المالية:**

يتم ضبط الشروط المالية بالنسبة لكل قسط عند حلول آجاله وفق ما يلي:

- **نسبة الفائدة:** ثابتة بالنسبة لكل قسط وتعتبر تفاضلية نظرا للترقيم السيادي الجيد الذي تحضي به المفوضية الأوروبية والذي يخول لها تعبئة الموارد المالية بشروط ميسرة على مستوى السوق المالية العالمية.
- **مدة السداد:** معدل مدة سداد مرجح (maturité moyenne pondérée) لا يتجاوز 15 سنة.

2020/142

- **عدد الأقساط:** سيتم صرف هذا القرض على قسطين كالتالي:

✓ **القسط الأول (300 مليون أورو):** وهو قسط غير خاضع لشروط سحب ويتمّ صرفه مباشرة إثر إمضاء كل الوثائق التعاقدية ودخولها حيز النفاذ.

✓ **القسط الثاني (300 مليون أورو):** يمكن سحبه بعد مدة لا تقل عن 3 أشهر من تاريخ صرف القسط الأول شريطة استيفاء الجانب التونسي لشروط سحب هذا القسط والمنصوص عليها ضمن مذكرة التفاهم المتعلقة بهذا القرض.

- **شروط السحب:**

تتعلق هذه الشروط وعددها 17 بإصلاحات تهم 04 مجالات وهي:

- **المالية العموميّة والإدارة العمومية** (7).
- **المنشآت العموميّة** (5).
- **الحيطة الاجتماعية** (3).
- **مناخ الاستثمار**(2).

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.

2020/142
الـواردات عـــــــدد
27 نوفمبر 2020
مجلس نـوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي